

القدرة الاستيعابية للوحدة تبلغ 10 ملايين قدم مكعبة يوميا في المرحلة الأولى

"البتترول الوطنية" تدرج مشروع استرجاع غاز الشعلة بـ 21,6 مليون دينار



الغازي والصباح مع عدد من مسؤولي وموظفي الشركة



الغازي مكرماً الشيخ عبدالله الصباح

عبدالله الحمود: عقود مع مركز الأبحاث و"هارفرد" لمعرفة حجم البصمة الكربونية في المنطقة الجنوبية

كتب - عبدالله عثمان:

المود الصباح عن توقيع عقود مع مركز الأبحاث العلمية وجامعة هارفرد، لمعرفة حجم البصمة الكربونية في المنطقة الجنوبية، مشيراً إلى أنه وبناء على تلك التقارير سيتم السماح من عدمه بالتصريح ببناء مصانع جديدة في تلك المنطقة وفقاً للمعايير العالمية، مؤكداً أن الصحة العامة هي الأهم، لافتاً إلى أنه تم إخطار الهيئة العامة للصحة بالموضوع، مشيداً بالتعاون مع القطاع النفطي في تحقيق النقلة النوعية الصناعية في الكويت. وعن الطاقة البديلة قال، هناك نقلة نوعية في استخدام الطاقة البديلة، وفقاً لرؤية صاحب السمو في الوصول لـ 15% من الطاقة المستخدمة من الطاقة البديلة، مشيراً إلى أن السعة المركبة المستهدفة لمشروع البديلة نحو 1,000 ميغاوات، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن ينتج المشروع ما يعادل 15% من استهلاك القطاع النفطي السنوي من الطاقة الكهربائية أي بما يعادل 2,450,000 ميغاوات ساعة بالعام كما يحد المشروع من انبعاثات كمية ثاني أكسيد الكبريت.

وأشار إلى أنه تم إقرار الأرواح الضوئية في بعض الجهات الحكومية، لتوفير البترول الذي يتم حرقه في الصناعة النفطية والذي يصل لـ 350 ألف برميل يوميا. وذكر أن الهيئة العامة للبيئة لديها ما يكفي من برامير لإنتاج مصادر التلوث ومن ثم يتم محاسبة الجهات المسؤولة، والتي تقوم بإفتراق القوانين. وأكد الحمود على أن الهيئة العامة للبيئة جهة رقابية، تتعاون مع الشركات من أجل تحقيق بيئة نظيفة، مشيراً إلى وجود عدد من المشاريع في القطاع النفطي، بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة لتحقيق نقلة نوعية بالقطاع من خلال التكامل مع باقي الجهات.

أهداف مادية وبيئية

من ناحية قال رئيس فريق المشاريع بالمجموعة السادسة بالمصفاة نوات العصيمي، إن المشروع له مردود مادي وبيئي للشركة ويحقق أهدافها ورويتها المتمثلة في حرق الغازات الصادرة من الوحدات المختلفة بالمصفاة والحد من انبعاث الغازات السامة إلى الغلاف الجوي وإعادة الاستفادة من الغازات المتجربة إلى الشعلة واستخدامها كوقود للمصفاة.

من جهة أكد رئيس قسم العمليات بمصفاة ميناء عبدالله عوض الشمري أن المشروع يحقق حماية البيئة من الملوثات حيث يتعدى مشروع استرجاع غاز الشعلة على غاز الشعلة المتخلف من عمليات تشغيل الوحدات ومن ثم يقوم بتفكيته وإعادة استخدامه في المصفاة كغاز الوقود للافران، ما يوفر على الشركة نحو 4,5 مليون دولار سنوياً.

بدوره قال مهندس أول بتصنيع بمصفاة ميناء عبدالله حامد العززي، إن الموائد البيئية والاقتصادية للمشروع تتضمن استرجاع نحو 4,5 مليون قدم مكعبة يوميا من غاز الشعلة متوقفاً خفض الفاقد الكلي للمصفاة بمقدار 0,15 في المئة.

الطاقة البديلة

من جانبه كشف رئيس الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله أحمد



مطلق الغازي

استهلاك الطاقة

وذكر أن عمليات المصفاة تنتج عنها غازات فائضة كانت ترسل إلى الشعلة لحرقها أما الآن فسيتم إرسالها إلى الوحدة الجديدة لفصلها وتنقيتها واستخدامها في توليد الحرارة، ما يساهم في تقليل استهلاك الطاقة في المصفاة.

من جهته قال رئيس فريق الصيانة الميكانيكية بالمجموعة الثالثة بالمصفاة محمد المرزوق في المؤتمر ذاته، إن أعمال مشروع استرجاع غاز الشعلة بمصفاة ميناء عبدالله تتضمن بناء وحدة متكاملة تتكون

من ضاغطين وملقاهما من المعدات الميكانيكية وأنابيب داخل المصفاة.

وأضاف أنه مع تشغيل المشروع سيتم استرجاع نحو 10 ملايين قدم مكعبة يوميا كحد أقصى من المواد الهيدروكربونية المنعممة من المصفاة لإعادة تدويرها والاستفادة منها بدلاً من حرقها وإطلاقها في الهواء وتحصيل هذه المواد إلى وقود حرق يستخدم في عمليات التسخين في المصفاة ويحلك يتم توفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي.

وأوضح أن ذلك يعد دحماً اقتصادياً للمصفاة والشركة بتقليل استهلاك الغاز الطبيعي الوارد من شركة نفط الكويت ويحقق عائداً سنوياً بعد التشغيل يصل إلى 5 ملايين دولار بالسنة.

دشنت شركة البترول الوطنية أمس الوحدة رقم 49 بمشروع استرجاع غاز الشعلة في مصفاة ميناء عبدالله إذ تعد خطوة كبيرة ضمن جهود الشركة في تعزيز حماية البيئة وتحقيق أقصى استفادة من ثرواتها الوطنية. وقال نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله مطلق الغازي، إن أعمال إنشاء هذه الوحدة بدأت في أغسطس 2014 بميزانية بلغت 21,63 مليون دينار. وأضاف الغازي أن "البتترول الوطنية" أمضت 3,08 مليون ساعة عمل في إنجاز المشروع دون وقوع حوادث معيقة للعمل، لافتاً إلى أن القدرة التصميمية للوحدة تبلغ نحو 10 ملايين قدم مكعبة من الغاز يوميا في المرحلة الأولى للتشغيل مع إمكانية رفعها مستقبلاً إلى 15 مليون قدم مكعبة يوميا.

وأوضح أن أهمية المشروع تجز في تحقيق هدفين أساسيين يتمثل الأول في الحد من انبعاث الغازات السامة إلى الجو وبالتالي تحقيق الأثر البيئية لعمليات المصفاة ما يعكس دور الشركة البيئي والمجتمعي عبر التزامها الدقيق بالمعايير البيئية المحلية والعالمية.

وأفاد أن الهدف الثاني يتمثل في أن الوحدة رقم (49) تتمتع بتقنيات متقدمة تسمح بتدوير الغازات المفيدة والاستفادة منها وحرقتها في السفنات والفليرات والأوعية التي تحتاج للحرارة وفي إنتاج البخار لافتاً إلى أن المشروع سيسهم في تخفيض نحو 91736 طنناً مترياً سنوياً من الغازات المكافئة لغاز (سي أو 2).

خلال ندوة نظّمها بالتعاون مع جمعية المحامين "حماية المنافسة": حريصون على حماية الأسواق من الممارسات الاحتكارية الضارة



(تصوير - سامر شقير)

جانب من الندوة

المناطق الجغرافية أو الفترات الزمنية بقصد الأضرار بالمنافسة. قال الباحث القانوني في الجهاز فيصل أبا الخليل، إن جهاز حماية المنافسة منوط به خلق بيئة تنافسية يمارس فيها الأشخاص والشركات نشاطهم الاقتصادي بحرية مما يعزز المنافسة في السوق وتوفير المنتجات بجودة عالية. وأشار أبا الخليل إلى العديد من اختناصات الجهاز لحماية المنافسة ومنها إقرار السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها وتلقي الاضطرابات وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأسواق والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة.

الأجهزة التنظيمية للقطاعات الاقتصادية والعمل على تحقيق مناخ اقتصادي سليم يقوم على المنافسة العادلة ومبادئ السوق الحر. وأشار إلى الآثار الإيجابية التي تعود على المستهلك والسوق من سيادة المنافسة وأبرزها جذب أكبر عدد من المستثمرين وأتاحة الفرص لسفراء المستثمرين للدخول إلى السوق وعدم اقتصره على الشركات الكبرى ما يزيد الفرص الوظيفية ويرفع معدل النمو الاقتصادي وجودة وتنوع السلع والخدمات مع انخفاض أسعارها وارتفاع القدرات الإنتاجية للشركات.

وقال إن الممارسات الضارة تتمثل في بيع المنتجات بأقل من تكلفتها الفعلية بقصد الأضرار بالمنافسة أو اقتسام الأسواق والمنتجات وتخصيصها على أساس

كتب - محمود شندي:

أكد جهاز حماية المنافسة حرصه على حماية السوق المحلية من الممارسات الاحتكارية الضارة والحفاظ على المنافسة العادلة عبر تنظيم السلوك والممارسات المخالفة للمنافسة المشروعة من قبل الشركات والكيانات الاقتصادية على نحو يعود بالنفع للاقتصاد المحلي والمستهلك. وقال الدكتور فهد الديحاني في ندوة نظّمها الجهاز، أمس، للتعريف بالقانون حماية المنافسة وآلية تطبيقه بالتعاون مع جمعية المحامين، إن هناك بعض المشكلات العملية التي تواجه المحامي أثناء تطبيقه للقانون ومنها ما يتعلق بصيغة الضميمة القضائية والعقوبات المقررة وسلطة التحقيق المختصة بالتحقيق والتصرف والإدعاء بالقضايا الناجمة عن مخالفة أحكام القانون.

من جهته، قال الباحث القانوني في الجهاز مشعل عجاج في ندوة نظّمها الجهاز، أمس، للتعريف بالقانون حماية المنافسة وآلية تطبيقه بالتعاون مع جمعية المحامين، إن جهاز حماية المنافسة يعمل على تعزيز جهود البلاد في تبني سياسة الاقتصاد الحر وتنظيم علاقات العمل التجاري بالسوق المحلي. وأضاف عجاج أن جهاز حماية المنافسة الكويتي يعمل على نشر ثقافة المنافسة في المجتمع والتعديس مع

حصلت على المركز الأول خليجياً والـ 26 عالمياً في الأمن الغذائي الكليب: "المطاحن" حققت 41 مليون دينار أرباحاً صافية في العام الماضي بنمو 10%

كتب - عبدالله عثمان:



صلاح الكليب مترئساً عمومية "المطاحن"

ومكافآت أعضاء لجان مجلس الإدارة بواقع 12 ألف دينار. وفيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية قيد الدراسة قال الكليب أن الشركة على تطوير مطاحن الشركة بمعدات وأجهزة ملحقه بخطوط الإنتاج وفق أفضل معايير التكنولوجيا، بالإضافة إلى تطوير مصنع المعكرونة وإضافة خط إنتاج معكرونة قصيرة، وإضافة وحدات تعبئة جديدة، وإضافة صوامع تخزين للمعكرونة والشعيرية.

الأمن الغذائي

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للشركة مطلق الزايد، إن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية مستمرة في تنفيذ رؤيتها ومهمتها التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأمن الغذائي للكويت وضمان استقراره،

قال رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن الدقيق والمخابز صلاح الكليب إن صافي أرباح الشركة بلغ 41 مليون دينار للعام الماضي بارتفاع 10%، مشيراً إلى أن صافي الأصول الثابتة بلغ 55 مليون دينار بارتفاع 5%، حيث بلغت المصاريف الإدارية 9,064 مليون دينار بينما بلغت حقوق المساهمين 381,5 مليون دينار.

وأضاف الكليب خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس أن النتائج التي حققها الشركة هذا العام لم تكن لتحقيق لولا وجود منظومة متكاملة من العناصر المحفزة لذلك، خصوصاً أنها جاءت في ظل اضطرابات سياسية شهدتها كثير من الدول العربية، إذ تقع عنها العديد من التحديات السلبية التي ألت بظلالها على المصدر الاقتصادي والتجاري لمعظم دول المنطقة ومنها الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي عمومًا.

وأوضح أنه ورغم الظروف الصعبة سجلت مبيعات الشركة هذا العام 385,5 مليون دينار بانخفاض 4%، وبلغت تكلفة المبيعات 350,2 مليون دينار بانخفاض 5%، أما المنافع والمزايا التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2017 فقد اقتصر على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بواقع 54 ألف دينار،

أصول "المدينة للتمويل والاستثمار" زادت 4,01% إلى 39,9 مليون دينار في 2017



جانب من العمومية

فقط من إجمالي الأصول وهي لا تعد نسبة تذكر أو تشكل أي أعباء على الهيكل المالي للشركة وبصفة خاصة أنها ليست كلها التزامات مالية واجبة السداد ونحن نسمي بشكل دائم إلى الالتزام تجاه الدائنين وهو ما أثبتته الواقع العملي خلال العامين الماضيين بمجد لله.

وأضاف العبدلرزاق "إن الوضع المالي للشركة بشكل عام يختلف عن الفترات السابقة حيث نجحنا في تسوية كل الملتفات المعلقة تقريبا من مديونيات ومشاكل قانونية بالإضافة إلى عملية التطوير الإداري داخل الشركة مما كان له أكبر الأثر على معدلات الأداء".

الهيئة تسير في طريقها الصحيح نحو تطوير أطر العمل وتنمية الاستثمارات المالية على الرغم من المعوقات التي نجدها من حالة الخطي في الأسواق الإقليمية وارتفاع معدلات المخاطرة بالمقارنة بالموارد المتوقعة مما يتطلب منا التحقيق بشكل أكبر من ذي قبل في إتقائية الاستثمارات.

وعن الوضع المالي للشركة أضاف العبدلرزاق، سجل العام الماضي نمواً في إجمالي أصول الشركة بنسبة 4,01% لتبلغ 39,9 مليون دينار بنهاية العام، وبلغ ونجحنا أيضاً في تخفيض إجمالي الالتزامات بنسبة 18,1%، وأضاف أن إجمالي التزامات الشركة تمثل 13,7

ناقشت الجمعية العمومية العادية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار جميع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ووافقت على عدم توزيع أرباح عن العام الماضي. وكانت الشركة قد حققت أرباحاً سنوية بلغت 381,4 ألف دينار فيما تجاوزت إيراداتها حاجز المليون دينار.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة يوسف العبد الرزاق، "نجحنا في تخفيض إجمالي مصروفات الشركة بقيمة 472,7 ألف دينار بنسبة 26% عن العام قبل الماضي". و ذكر العبدلرزاق أن استراتيجية الشركة الآتية ومع النجاح الملموس لخطوة إعادة